

وجُوبُ
التَّشْبِيهِ فِي الرِّوَايَةِ

بقلم
الدكتور عامر بن عبد الله القريوتي
الجامعة الإسلامية
المدينة النبوية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وجوب
التثبت في الرواية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



الناشر
مكتبة ابن الجوزي

هاتف : ٥٨٢٤٦٧٢ - ص. ب. ١٦٨٧

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من
ييده الله فلا مضلَّ له ومن يُضلل فلا هادي له ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمداً عبده ورسوله ﷺ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا
تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثَّ منها رجالاً
كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام
إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً

سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم
ومن يُطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴿

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدي
هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة
بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

وقد قال تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم
إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
مسؤولاً ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم
فاسق بنياً فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا
على ما فعلتم نادمين ﴾ .

وقال رسول الله ﷺ : « من كذب عليّ متعمداً
فليتبوأ مقعده من النار » .

وقال ﷺ : « من حدّث عنيّ حديثاً يرى أنه

كذب فهو أحد الكاذبين » .

ولقد كنت ألقى محاضرةً بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بعنوان « أهمية الإسناد ومكانته في الدين » ، ولقد يسّر الله طبع الشطر الأول من المحاضرة باسم « الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين ﷺ » .

ورأيت اليوم نشر الشطر الأخير - على وجازته واختصاره* - إتماماً للفائدة ، وتذكيراً لي ولغيري ، ولعل في ذلك ذباً عن الشريعة ، وسَمَّيت هذا المبحث :

* ومن رام البسط والمزيد فليراجع كتب مصطلح الحديث : مبحث الحديث الموضوع . وانظر « تحذير الخواص من أحاديث القصاص » للسيوطي و « مقدمة الكامل لابن عدي » وكتاب « الوضع في الحديث » للدكتور الفاضل عمر محمد فلاته . وغيرها من المصادر .

« وجوب التثبت في الرواية وخطورة التساهل في ذلك » . والله سبحانه أرجوا أن يتقبل هذا العمل ، وأن ينفع به وبغيره ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه

أبو صهيب عاصم بن عبدالله بن إبراهيم القريوتي
المدينة النبوية

يوم الجمعة ٢/٥/١٤٠٧ هـ

وجوب الثبوت في الرواية

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم أجمعين
- يتلقون أمور دينهم كلها عن رسول الله ﷺ مباشرة
أو بواسطة مَنْ شهد ذلك مع رسول الله ﷺ سواء
كان من قوله أو فعله أو تقريره .

والذي تدل عليه الآيات القرآنية ، والأحاديث
النبوية الشريفة الثابتة ، أن الصحابة كلهم
عدول ، بتعديل الله تبارك وتعالى لهم خلافاً
لبعض أهل الأهواء ، الحاقدين على صحابة رسول
الله ﷺ .

ولهذا ولغيره، لا يتصور أبداً احتمال الكذب
على رسول الله ﷺ من ذلكم الرعيل الذي قدم

الغالي والنفيس في الدعوة إلى الله عز وجل ، ونشر دين الإسلام ، الدين الحق ، والذب عن الشريعة السمحة ، بل هم حملتها ونقلتها إلينا جزاهم الله خير الجزاء .

ولقد كان التحري والتثبت موجوداً في الرواية لدى صحابة رسول الله ﷺ ، ولقد كان الخليفة الراشد أبوبكر الصديق ، خليفة رسول الله ﷺ وأفضل الأمة بعده ، أول من احتاط في قبول الأخبار .

وإن العناية بالإسناد من حفظ الله تبارك وتعالى لدينه ، حيث يقول تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ [سورة الحجر : ٩] . ولا شك أن الحديث النبوي ، داخل ضمن قوله تعالى ﴿ الذكر ﴾ في الآية السابقة . ولهذا لما سئل الإمام عبدالله بن المبارك عن الأحاديث الموضوعة ؟ قال : تعيش لها الجهابذة ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

ولقد جاءت أقوال عديدة عن أئمتنا الأعلام ،
في الإسناد وأهميته لا تكاد تحصى^(١) وذكروا أن
الإسناد سلاح المؤمن ، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي
شيء يقاتل ؟

وأن الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد ، كمثل
الذي يرقى السطح بغير سلم .
وأن الإسناد خاص بأمة محمد ﷺ وليس ذلك
لأمة غيرها .

وأن كل شيء ليس فيه سمعت فهو خلٌّ أو
بقل .

وأنه رأس مال طالب الحديث .
وأن الذي يطلب الحديث بلا إسناد فهو
كحاطب ليل ، يحمل حزمة حطب فيها أفعى ،
وهو لا يذري .
وغير ذلك كثير .

(١) ذكرت طائفة طيبة منها في « الإسناد من الدين ومن خصائص
أمة سيد المرسلين ﷺ » نشر مكتبة المعلا بالكويت .

وجوب التثبت في الرواية :

مما تقدم يظهر لنا عِظَم هذا الأمر ودقته ، وأن لا بد لنا من التثبت في كل ما نقوله ، أو نحتج به ، أو نعمل على ضوئه . وقد قال الإمام مسلم رحمه الله في « مقدمة صحيحه » (٢) :

« اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين من المتهمين ، أنه لا يروي إلا ما عرف صحة مخارجه والسُّتارة في ناقله ، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع . والدليل على الذي قلنا من هذا هو اللازم دون من خالفه قول الله جلَّ ذكره ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [سورة الحجرات : ٦] . وقال جلَّ ثناؤه : ﴿ مِمَّنْ

(٢) صحيح مسلم (١/٦٠ - ٦٢ بشرح النووي) .

تَرَضُّونَ مِنَ الشَّهَادَةِ ﴿ [سورة البقرة : ٢٨٢] .
 وقال عز وجل : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾
 [سورة الطلاق : ٢] فدلَّ بما ذكرنا من هذه الآي
 أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وأن شهادة غير
 العدل مردودة . والخبر وإن فارق معناه الشهادة في
 بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما ، إذ
 كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما
 أن شهادته مردودة عند جميعهم . ودلَّت السنة على
 نفي رواية المنكر من الأخبار ، كنحو دلالة القرآن
 على نفي خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن
 رسول الله ﷺ « من حدَّث عني حديثاً يُرى أنه
 كذب فهو أحد الكاذبين » (٣) انتهى .

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/٦٢٢ نووي) . والمشهور
 في ضبط « يُرى » بضم الياء وفي (الكاذبين) بكسر الباء
 وَجَوَزَ بعض الأئمة فتح الياء في « يُرى » فتكون بمعنى عَلِمَ
 وتجاوز أيضاً بمعنى ظنَّ لأنه قد حكى رأى بمعنى ظنَّ . وكما
 جاء في « الكاذبين » « الكاذِبِينَ » بفتح الباء وكسر النون على =

وقال الحافظ ابن حبان رحمه الله :

« إن من اختلط عليه ما سمع بما لم يسمع ، ثم لم يرُع عن نشرها بعد علمه بما اختلط عليه منها ، حتى نشرها وحدث بها ، وهو لا يتيقن بسماعها ، لبالحري أن لا يُحتج به في الأخبار ، لأنه في معنى من يكذب وهو شاك ، أو يقول شيئاً وهو يشك في صدقه ، والشاك في صدق ما يقول ، لا يكون بصادق » (٤) .

وقال الإمام النووي :

« يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً ، أو غلب على ظنه وضعه ، فهو

= الثنية كما في مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم في رواية ، وفي أخرى على الشك في الثنية والجمع . أفاده النووي (١/٦٤ - ٦٥) من شرح صحيح مسلم .
(٤) «المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لابن حبان (٣٦٩/١) ترجمة صالح بن أبي الأخضر .

داخل في هذا الحديث مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ويدل عليه أيضاً الحديث السابق « من حدث عني حديثاً يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين » . ولهذا قال العلماء : ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره ، أن ينظر فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعله ، أو أمر ، أو نهى ، وشبه ذلك من صيغ الجزم . وإن كان ضعيفاً فلا يقل قال ، أو فعل ، أو أمر ، أو نهى ، وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول روي عنه كذا ، أو جاء عنه كذا ، أو يروي ، أو يُذكر ، أو يُحكى أو يُقال ، أو بلغنا وما أشبهه ، والله سبحانه أعلم « (٥) .

وبناءً على ما تقدم فالذي يروي حديثاً مكذوباً على رسول الله ﷺ وإن لم يتيقن أن الحديث كذبٌ ، فهو أحد الكاذبين إن لم يتبين حال

(٥) شرح صحيح مسلم (١/٧١) .

الحديث ، وإن لم يكن الراوي أو القائل هو الكاذب ، لأن الرسول ﷺ قال : « وهو يُرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين » ولم يقل رسول الله ﷺ إنه تيقن أنه كذب (٦) ، وقد قال ﷺ :

« وكفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع » (٧) .

وقال الحافظ ابن حبان عندما ذكر الخبر السابق :

« في هذا الخبر الزجر للمرء أن يحدث بكل ما سمع ، حتى يعلم على اليقين صحته ثم يُحدِّث به دون ما لا يصح على حَسَب ما ذكرناه قبل » (٨) .

وقال الحافظ الذهبي عند كلام أبي بكر الصديق : « إياكم والكذب فإن الكذب مجانب للإيمان » :

(٦) أنظر تحذير الخواص من أكاذيب القصاص (ص ١٤١) .

(٧) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١ / ٧٣ نووي) .

(٨) المجروحين (١ / ٦) .

«قلت: صدق الصديق ، فإن الكذب رأس النفاق ، وآية المنافق ، والمؤمن يُطبع على المعاصي والذنوب الشهوانية ، لا على الخيانة والكذب ، فما الظن بالكذب على الصادق الأمين صلوات الله عليه وسلامه ؟ وهو القائل : « إن كذباً عليّ ليس ككذب عليّ غيره ، من يكذب عليّ بُني له بيت في النار » (٩) . وقال : « من يُقل عليّ ما لم أقل . . » الحديث (١٠) . فهذا وعيد لمن نقل عن نبيه ما لم يقله ، مع غلبة الظن أنه ما قاله ، فكيف حال من تهجم على رسول الله ﷺ وتعمد عليه الكذب وقوّله ما لم يقل ؟ وقد قال عليه السلام : « من روى عني

(٩) رواه البخاري (٣/١٦٠ فتح الباري) . ومسلم في المقدمة (٧٠-٧١/١ نووي) عن المغيرة رضي الله عنه بلفظ : « إن كذباً عليّ ليس ككذب عليّ أحد ، من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

(١٠) رواه البخاري (١/٢٠١ فتح) عن سلمة رضي الله عنه وتما الحديث : « فليتبوأ مقعده من النار » .

حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» (١١) ، فإننا
 لله وإنا إليه راجعون ماذي إلا بلية عظيمة ، وخطر
 شديد ممن يروي الأباطيل والأحاديث الساقطة ،
 المتَّهَمَ نَقَلْتَهَا بِالْكَذْبِ . فحَقُّ عَلَى الْمُحَدِّثِ أَنْ
 يتورع في ما يؤديه ، وأن يسأل أهل المعرفة والورع
 ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير
 العارف الذي يزكي نقله الأخبار ويُجَرِّحُهُمْ جِهِيذاً
 إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن ،
 وكثرة المذاكرة والسَّهر ، واليقظ ، والفهم ، مع
 التقوى والدين المتين ، والإنصاف والتردد إلى
 مجالس العلماء والتحري ، والإتقان ، وإلا تفعل :
 فدع عنك الكتابة لست منها
 ولو سَوَّدت وجهك بالمداد

قال الله عز وجل : ﴿ فاسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ
 كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٣] . فَإِنْ

(١١) مضى تخريجه برقم (٣) .

أنست يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً ،
 وديناً وورعاً ، وإلا فلا تتعنَّ ، وإن غلب عليك
 الهوى والعصبية ، لرأي أو لمذهب ، فبالله لا
 تتعب ، وإن عرفت أنك مخلَّطٌ مُخَبَّطٌ ، مهملٌ لحدود
 الله ، فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهْرَجُ ،
 وَيَنكَبُ الزَّغْلُ ، ولا يَحِيقُ المكر السيءُ إلا بأهله ،
 فقد نصحتك ، فعلم الحديث صلف ، فأين علم
 الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا في
 كتاب أو تحت تراب . نعم فرأس الصادقين في الأمة
 الصديق ، وإليه المنتهى في القول وفي
 القبول « (١٢) .

أقول : إذا كان قول الذهبي هذا في عصره ،
 فكيف الحال فيمن بعده ولا سيما عصرنا ؟ نعم إن
 الأمر دين ، وجدُّ خطير ، فمن تحرى وثبت في دين
 الله فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر إذ يقول

(١٢) تذكرة الحفاظ (١/٣-٥) .

الرسول ﷺ : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » (١٣) . وأما من تساهل ولم يحقق ، أو لم يسأل أهل العلم أهل الشأن كما قال تعالى : ﴿ فاسئلوا أهل الذِّكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ [النحل : ٤٣] ، فعليه الإثم والوزر ، ولو أصاب في صنعه ووافق الحق ، قال الحافظ العراقي في كتابه المسمى : « الباعث على الخلاص من حوادث القصاص » (١٤) .

« . . . ثم إنهم - يعني القصاص - ينقلون حديث رسول الله ﷺ من غير معرفة بالصحيح

(١٣) متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص : البخاري (١٣/٣١٨ فتح) ومسلم (حديث ١٧١٦ طبعة محمد فؤاد عبد الباقي) .

(١٤) طبع الكتاب في مجلة أضواء الشريعة بالرياض ، ونقلت النص من « تحذير الخواص (ص ١٦٣) » .

والسقيم . ثم قال : « وإن اتفق أنه نقل حديثاً صحيحاً ، كان آثماً في ذلك ، لأنه ينقل ما لا علم له به ، وإن صادف الواقع كان آثماً بإقدامه على ما لا يعلم » .

تساؤل وجوابه :

ولعل أحداً يتساءل : لم نجد في بعض المصنفات الحديثية ، ككتب أبي نعيم وابن منده والطبراني ونحوهم ، أحاديث وآثاراً ضعيفة أو موضوعة ، مع ما تقدم من خطورة رواية الموضوع ؟ .

والجواب على ذلك : أنهم بدأوا بمرحلة الجمع وذكر كل ما سمعوه ، على حد ما ذكره الحافظ أبو حاتم الرازي : « إذا كتبت فقمّش وإذا حدثت ففتّش » (١٥) ، أي اكتب من ههنا وههنا ممّا

(١٥) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص ١٢٦) .

وجدت ، وأما إن حدثت فنَّقِبْ وابعث وفتِّش
وحقق .

وقد ذكر ابن الصلاح في معرفة آداب طالب
الحديث أن يكتب ويسمع ما يقع إليه من كتابٍ أو
جزء على التمام . . . « (١٦) .

أقول : إضافة إلى ذلك ، أن علماء عصرهم
كانوا يعرفون الأسانيد ، فبرئت ذمتهم من العهدة
بذكر السند لتلك الروايات كما كانوا يرون .

ذكر الحافظ ابن حجر في « لسان الميزان » في
ترجمة الحافظ أحمد بن سليمان الطبراني ، عندما
نقل عيبَ اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي
جمع الطبراني الأحاديث بالإنفراد مع ما فيها بالنكارة
الشديدة والموضوعة وغير ذلك ، أن هذا أمرٌ لا
يختص به الطبراني ، فلا معنى لإفراده اليوم ، بل

(١٦) - المصدر السابق (ص ١٢٦) .

أكثر المحدثين في الأعصار الماضية ، من سنة مائتين
وهلمَّ جَرًّا ، إذا ساقوا الحديث بإسناده ، اعتقدوا
أنهم برءوا من عهده ، والله أعلم» (١٧) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية :
« .. وهم - أي لأهل العلم بالمأثور - من
التعديل والتجريح والتضعيف والتصحيح من
السعي المشكور والعمل المبرور ، ما كان من
أسباب حفظ الدين ، وصيانتة عن أحداث
المفترين ، وهم في ذلك على درجات : منهم
المقتصر على مجرد النقل والرواية ، ومنهم أهل
المعرفة بالحديث والدراية ، ومنهم أهل الفقه فيه
والمعرفة بمعانيه» (١٨) .

وقال الحافظ السخاوي :

« لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار ،

(١٧) لسان الميزان (٧٥/٣) .

(١٨) مجموع الفتاوى (١٠/١) .

بالإقتصار على إيراد إسناده بذلك ، لعدم الأمن
المحذوز به ، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار
الماضية ، في سنة مائتين وهلم جرا ، خصوصاً
الطبراني وأبي نعيم وابن منده ، فإنهم إذا ساقوا
الحديث بإسناده ، اعتقدوا أنهم برئوا من
عهدته « (١٩) .

وذكر المُنَاوي أن كتابة الحديث بلا إسناد ،
خلطاً للصحيح بالضعيف بل والموضوع ، فيقع
الزلل ، ويُنسب للرسول ما لم يَقُلْ ، فإذا كتب
بإسناده ، فقد برىء الكاتب من عهدته « (٢٠) .

وقال شيخنا محدث العصر محمد ناصر الدين
الألباني في مقدمة تحقيقه لكتاب « اقتضاء العلم
العمل » للخطيب البغدادي :

(١٩) فتح المغيث (١/٢٥٤) .

(٢٠) فيض القدير (١/٤٣٣) .

« إن القاعدة عند علماء الحديث ، أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده ، فقد برئت عهده منه ، ولا مسؤولية عليه في روايته ، مادام أنه قد قرن معه الوسيلة التي تمكّن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحاً أو غير صحيح ، ألا وهي الإسناد .

نعم . كان الأولى بهم أن يُتبعوا كل حديث ببيان درجته من الصحة والضعف ، ولكن الواقع يشهد أن ذلك غير ممكن بالنسبة لكل واحد منهم ، وفي جميع أحاديثهم على كثرتها ، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، ولكن أذكر منها أهمها ، وهي أن كثيراً من الأحاديث لا تظهر صحتها أو ضعفها إلا بجمع الطرق والأسانيد ، فإن ذلك مما يساعد على معرفة علل الحديث ، وما يصح من الأحاديث لغيره . ولو أن المحدثين كلهم انصرفوا إلى التحقيق ، وتمييز الصحيح من الضعيف ، لم استطاعوا والله أعلم أن يحتفظوا بهذه الثروة

الضخمة من الأحاديث والأسانيد . ولذلك
انصبت همة جمهورهم على مجرد الرواية ، إلا فيما
شاء الله ، وانصرف سائرهم إلى النقد والتحقيق ،
مع الحفظ والدراية ، وقليل ما هم ﴿ ولكل وجهة
هو موليتها فاستبقوا الخيرات ﴾ انتهى (٢١) .

أقول : قد عدَّ بعض المحدثين رواية الموضوع
مع عدم البيان ذنباً ، فهذا الحافظ الذهبي يقول في
ترجمة الحافظ أبي نعيم الأصفهاني في « ميزان
الاعتدال » عندما ذكر ما جرى بين الحافظين أبي
نعيم وابن منده :

« بل هما عندي مقبولان لا أعلم لهما ذنباً أكثر من
روايتهما الموضوعات ساكتين عنها » (٢٢) .

(٢١) طبع الكتاب في بيروت بالمكتب الإسلامي .

(٢٢) ميزان الاعتدال (١/١١١) .

وقد قال الحافظ العراقي في ألفيته: (٢٣)

وكيف كان لم يُجيزوا ذكره
لِعالمٍ مالم يُبَيِّن أمره

وقال ابن أبي حاتم عن مسروح أبي شهاب :
سألت أبي عنه وعرضت عليه بعض حديثه فقال :
لا أعرفه وقال : يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من
حديث باطل رواه عن الثوري (٢٤) .

وقال الذهبي معقباً على ذلك :

« إي والله هذا هو الحق ، إنَّ كل من روى
حديثاً يعلم أنه غير صحيح ، فعليه التوبة أو
يهتكه » (٢٥) .

(٢٣) شرح الألفية (٢٥٢/١) ولكن فيها بدل (لعالم) : (لمن
علم) وما أثبتته كما في الألفية مع عمدة الأحكام
(ص ٣٢٢) كما في تحذير الخواص (ص ١٣٤) .

(٢٤) الجرح والتعديل (٤٢٤/٨) .

(٢٥) ميزان الاعتدال (٩٧/٤) .

ولعله من المناسب أن أشير في هذا المقام أن ما يروى عن قاصِّ حينما صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم القاصُّ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبدالرزاق ، عن معمر ، عن قتادة ، عن أنس قال : « قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله : خلق الله له من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان ، وأخذ في قصة نحو من عشرين ورقة فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ؟ فيقول : والله ما سمعت هذا إلا الساعة ، فلما فرغ من قصصه ، وأخذ العطيات ، ثم قصد ينظر بقيتها ، فقال له يحيى بن معين بيده : تعال ، فجاء متوهماً لنوال فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط في

حديث رسول الله ﷺ . فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحق ما تحققت هذا إلا الساعة ، كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فوضع أحمد كفه على وجهه وقال : دعه يقوم - فقام كالمستهزىء بهما .

أقول : هذه الحكاية باطلة (٢٦) وأمر الإمامين أسمى من هذا المقام ، ولعنة الله على الواضعين على حديث رسول الله ﷺ .

ونعلم مما تقدم ، أن الجمع بين المصنفات الحديثية كان على نحو ما ذكرنا من التقميش وتدوين

(٢٦) ذكرت الحكاية في «توضيح الأفكار» (٧٧/٢) و«الباعث الحثيث» (ص ٨٥) وغيرهما من كتب المصطلح وعلتها إبراهيم بن عبدالواحد البكري قال الذهبي في الميزان (٤٧/١): «لا أدري من ذا، أتى بحكاية منكرة أخاف أن تكون من وضعه» وأنظر لسان الميزان (٧٩/١) .

ما وجدوه ، وكذلك الأمر في المصنفات في التواريخ
والسِّير ، إذ هي بحاجة إلى تفتيش وبحث
وتحقيق ، فليس كل ما في سيرة ابن هشام ، أو
تاريخ الطبري ، أو في كتب دلائل النبوة ، أو كتب
الخصائص ، أو الفتوحات ، وغيرها أو كتب
العقائد ، والتفسير ، والأصول ، والفضائل ،
وغیرها بصحيح بل فيها الصحيح ، وفيها ما هو
دونه ، وفيها الموضوع والمكذوب ، ومالا أصل له .

وقد قال الحافظ العراقي في ألفيته في
السيرة (٢٧) :

وليعلم الطالب أن السِّيرا
تجمع ما صح وما قد أنكر
والقصدُ ذكر ما أتى أهل السِّير
به وإن إسناده لم يُعتبر

(٢٧) كما في التعليق على « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع »
(ص ٢٠) .

منهج الطبري في تاريخه :

وقد أبان الإمام الطبري عن منهجه في تاريخه على نحو ما ذكرنا عن عُذر بعض المحدثين في رواية الضعيف والموضوع فقال رحمه الله تعالى :

« وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادنا في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه ، والآثار التي أنا مُسندُها إلى رواتها فيه ، دون ما أدرك بحجج العقول ، واستنبط بفكر النفوس ، إلا اليسير القليل منه ، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين ، وما هو كائن من أنباء الحداثين ، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ، ولم يدرك زمانهم ، إلا بأخبار المخبرين ، ونقل الناقلين ، دون استخراج بالعقول ، واستنباط بفكر النفوس . فما يكن في كتابي هذا ، من خبر ذكرناه ، عن بعض الماضين ، مما يستنكره قارؤه ، أو يستشنعُه سامعه ،

من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ، ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا ، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا ، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدّى إلينا» (٢٨) .

وقال أيضاً :

« إذ لم نقصد بكتابتنا هذا قصد الاحتجاج بذلك» (٢٩) .

أقول : هل بعد كلام الطبري نفسه في مقدمته لتاريخه شك في المراد من جمعه ، وأنه لا يريد الإحتجاج بالإيراد . وإنما لِيُنظَر في هذه الروايات ويُفْتَش عنها ؟ .

من كلام المحققين في الروايات التاريخية :

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

« . . . إذ المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد

(٢٨ و ٢٩) تاريخ الطبري (١/٧ - ٨) .

نَصَبَ اللهُ الأَدْلَةَ عَلَى بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ صَحِيحٍ
وغيره ، ومعلوم أن المنقول في التفسير ، أكثره
كالمنقول في المغازي ، والملاحم ، ولذا قال الإمام
أحمد : « ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير
والملاحم والمغازي » ويُروى « ليس لها أصل » أي
إسناد ، لأن الغالب عليها المراسيل « (٣٠) .

وقال الخطيب البغدادي في كلام الإمام أحمد
السابق :

« وهذا محمولٌ على كتب مخصوصة في هذه المعاني
الثلاثة ، غير مُعْتَمَدٍ عليها لعدم عدالة ناقلها ،
وزيادة القُصَّاصِ فيها » (٣١) .

وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي : « من

(٣٠) مقدمة في أصول التفسير (ص ٥٨) .

(٣١) « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من

الحديث » (ص ٢٠٣) .

أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه» (٣٢) .

وذكر السيوطي أن المحققين من أصحاب الإمام أحمد قالوا : « مراده أن الغالب ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صحح من ذلك كثر» (٣٣) . ثم إننا نجد المحدثين يتكلمون على الروايات الباطلة والإسرائيلية ، والأخبار التي لا تصح المدونة في كتب السير والتواريخ ، وأنه لا بد في ذلك كله من الأسانيد كما ذكر الإمام اللكنوي « أنه لا بد من الإسناد في كل أمر من أمور الدين وعليه الإعتماد ، أعم من أن يكون ذلك الأمر من قبيل الأخبار النبوية ، أو الأحكام الشرعية ، أو المناقب ، أو الفضائل ، أو المغازي والسير والفواضل ، وغير ذلك من الأمور التي لها تعلق

(٣٢) الإتيقان في علوم القرآن (٤/٢٠٨) .

(٣٣) المصدر السابق (٤/٢٠٨) .

بالدين المتين ، والشرع المبين فشيء من هذه الأمور
لا ينبغي عليه الإعتماد ، ما لم يُتأكد بالإسناد ،
لا سيما بعد القرون المشهود لهم بالخير» (٣٤) .

وذكر ابن قيم الجوزية :

« لا تجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المعلومة
الصحة بروايات التاريخ المنقطعة المغلوطة » (٣٥) .

وقال العلامة أحمد محمد شاكر في صدد الكلام

على وهب بن منبه :

« وبعض أهل عصرنا يتكلم فيه عن جهل ،
ينكرون أنه يروي الغرائب عن الكتب القديمة ،
ومافي هذا بأس ، إذا لم يكن دينا ، ثم أنى لنا أن
نوقن بصحة ما روي عنه من ذلك أنه هو الذي رواه
وحدث به . فكم من مفتريات في كتب

(٣٤) الأجوبة الفاضلة (ص ٢١) .

(٣٥) تهذيب سنن أبي داود (١/٣٦٢) .

التاريخ؟! . ونقل المحدثين هو الثبت
والحجة» (٣٦) .

وغير ذلك مما يدل على تمحيص أئمتنا لروايات
التاريخ وعدم أخذها مسلمة من غير بحث
وتفتيش .

مدى عناية الأئمة بالإسناد :

وقد بلغ من عناية أئمتنا بالثبت ، أنهم يذكرون
الإسناد في كل ما يتعلق بالرواي ، كنسبه ،
وكنيته ، وأقوال الأئمة فيه ، ووفاته ، حتى ما نُقل
في مزاحه إن وُجد . وإني ذاكركم إن شاء الله
تعالى شيئاً من ترجمة أشعب الطامع من تاريخ بغداد
لنعلم مدى عناية الأئمة بالإسناد ، حتى في النوادر
والأخبار المستظرفة ، ولعل في ذلك ترويحاً مني

(٣٦) تحقيق أحمد شاكر للمسند (٤/٣٤٨) .

عنكم بعد أن أثقلت عليكم حتى يكون الأمر كما
قال الرسول ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! إنه لو تدومون على ما
تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على
فُرُشكم وفي طرقكم ولكن يا حنظلة ! ساعة
وساعة » (٣٧) .

أقول : قال الخطيب البغدادي :

أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق ، قال : أخبرنا أبو
الحسن المظفر بن يحيى الشَّرابيُّ ، قال : حدثنا أبو
العباس أحمد بن محمد المرثدي ، قال حدثنا أبو
إسحاق الطلحي ، قال : حدثني أحمد بن
إبراهيم ، قال : دعا إنسان أشعب ، فقال
أشعب : لا والله ما أجيئك ، أنا أعرف الناس
بك ، وكثرة جموعك ، قال له : عليَّ أن لا أدعُو

(٣٧) رواه مسلم (٤/٢١٠٦) طبعة محمد فؤاد عبدالباقى .

أحداً سواك ، فأجابه قال فبينما هم كذلك إذ طلع عليهم صبي وهو في غرفة ، فصاح أشعب : أي أبا فلان ! تعال هاهنا ، مَنْ هذا الصبي ؟ شرطت عليك أن لا يدخل علينا أحد قال : جُعلتُ فداك يا أبا العلاء ! هذا ابني وفيه عشر خصال ، ماهن في صبي ، قال : وما هنَّ فَدَيْتُكَ ؟ قال لم يأكل مع ضيف قط ، قال : حسبي . التَّسْعُ لَكَ « (٣٨) .

وقال الخطيب البغدادي أيضاً :

« وقال محمد بن أبي يعقوب ، حدثني محمد بن أبي عبدالرحمن المقرئ ، عن أبيه ، قال : قال أشعب الطامع : ما خرجت في جنازة قط ، فرأيت اثنين يتسارَّان ، إلا ظننت أن الميت قد أوصى لي بشيء » (٣٩) .

(٣٨) تاريخ بغداد (٣٨/٧) .

(٣٩) المصدر السابق (٤٣/٧) .

أمور يجب مراعاتها في البحث في الإسناد

إن أمر الإسناد والبحث عنه ، ليس بالأمر السهل ، وهو أمر دقيق . وإليكم بعض الأمور التي يجب على الباحث أن يُراعيها في علم الرجال أوجزها مستفادة من ذهبي عصره العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » (٤٠) .

الأول : إذا وجد الباحث في ترجمة بمثل ذلك الإسم فليثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل ، فإن الأسماء كثيراً ما تتشابه ، ويقع الغلط والمغالطة فيها .

(٤٠) (١/٦٢ - ٧٢) .

الثاني : ليستوثق من صحة النسخة التي بين يديه ، وليراجع غيرها ، إن تيسر له ، وليتحقق أن مافيهما ثابت عن مؤلف الكتاب .

الثالث : إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل ، منسوبة إلى بعض الأئمة ، فليُنظر أثابته هي عن ذاك الإمام أم لا ؟ .

الرابع : ليستثبت أن تلك الكلمة ، قيلت في صاحب الترجمة ، فإن الأسماء تتشابه ، وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر ، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ، ويخطيء بعض من بعده ، فيحملها على آخر .

الخامس : إذا رأى في ترجمة وثقه فلان ، أو ضعفه فلان ، أو كذبه فلان ، فليبحث عن عبارة فلان ، فقد لا يكون قال « هو ثقة » ، أو « هو ضعيف » ، أو « هو كذاب » .

السادس : أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون

في عبارات الأئمة ، بقصد الاختصار ، أو غيره ،
وربما يُخْلُ ذلك بالمعنى ، فينبغي أن يراجع عدة
كتب ، فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية
ليبني عليها .

السابع : ينبغي أن يتأمل أقوال أئمة الجرح
والتعديل ومخارجها ، فقد يضعفون الرجل بالنسبة
إلى بعض شيوخته ، أو بعض الرواة عنه ، أو
بالنسبة إلى ما رواه مِنْ حفظه ، أو بالنسبة إلى ما
رواه بعد اختلاطه ، وهو عندهم ثقة فيما عدا
ذلك .

الثامن : ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو
المُعَدِّل بمن جَرَّحه أو عَدَّله ، فإن أئمة الحديث ،
قد لا يقتصرون على الكلام فيما طالت مجالسهم
له ، وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم
فيمن لقيه مرة واحدة ، وسمع منه مجلساً واحداً ،
أو حديثاً واحداً ، وفيمن عاصره ولم يلقه ، ولكنه

بلغه شيء من حديثه .

التاسع : البحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل ، مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة ، إذا اختلفت الرواية عنه في بعضهم ، مع مقارنة كلامه بكلام غيره من الأئمة .

العاشر : إذا جاء في الراوي جرح وتعديل ، فينبغي البحث عن ذات !! بين الراوي وجارحه أو معدله ، من نُفرة أو محبة .

الآثار الناتجة عن إهمال الإسناد وعدم التثبت في الرواية

إذا تدبرنا الآثار الناتجة عن عدم التثبت في
الرواية ، وإهمال الإسناد ، والتساهل بشأنه ، نجد
نتائج ذلك خطيرة ، أوجزها فيما يلي :

أولاً : أن المتساهل يتعرض لعذاب الله
وعقابه ، خلافاً للذي يتثبت فيُسند ، إذ قد برئت
عهده بإسناد الرواية ، إذ يقول الرسول ﷺ :
« كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » (٤١) .
وينحشى أن يندرج ضمن زمرة الكاذبين على رسول
الله ﷺ .

(٤١) مضى تخريجه برقم (٧) .

ثانياً : انتشار عقائد زائغة ومنحرفة كالرفض والإعتزال والتجهم وغير ذلك ، بسبب عدم تحكيم النصوص ، وإنما بتحكيمهم المنطق والعقل ، ولم يعلموا أن الشرع لا يأتي بما تحيله العقول ، ولكن قد يأتي بما تُحاربُ به العقول ، فخرجوا بتحكيمهم الباطل ، عن اعتقاد أهل السنة والجماعة ، مذهب سلف الأمة ، المشهود لهم بالخيرية من رسول الله ﷺ القائل : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » (٤٢) .

ثالثاً : انتشار البدع والخرافات والخزعبلات ، وترويجها بين عامة الناس ، وقد قال أبو نصر بن سَلَّام : « ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا

(٤٢) متفق عليه من حديث عبدالله بن مسعود : البخاري (٢٥٩/٥ فتح) ، ومسلم (حديث ٢٠٣٣) . وهو حديث متواتر كما في مقدمة « الإصابة في تمييز الصحابة » وغيرها .

أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته
وإسناده» (٤٣) .

رابعاً : انتشار الأحاديث الموضوعية والباطلة ،
فضلاً عن الضعيفة ، لأنه بالإسناد والعناية به ،
ينكشف ذلك .

ولعل من أسباب انتشار هذا الأمر ، ما يُذكر عن
بعض أهل العلم من جواز رواية الحديث الضعيف
في الفضائل ، ناسين أو متناسين الشروط المعتمدة
عند أولئك وهي :

١ - أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من
انفرد من الكذابين والمتهمين فيه ، ومن فحش
غلطه .

٢ - أن يكون الحديث مندرجات تحت أصل عام ،
فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلاً .

(٤٣) الخلاصة في أصول الحديث (ص ٣٠) .

٣ - أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله (٤٤) .

أقول : ولو سلمنا بصحة هذا الرأي ، بالشروط المذكورة ، إذ ليس الآن وقت مناقشة هذا الرأي وبيان أنه مرجوح ، فإني أتساءل بشأن المكثرين من الأحاديث الموضوععة والتي لا أصل لها :

١ - هل توفرت شروط العمل بالضعيف كما ذكرها من أجاز ذلك ؟ .

٢ - هل ميّزتم بين الصحيح وغيره ولم تجدوا من الصحيح بُغْيَتكم ؟ .

٣ - هل أنتم على مرتبة من النظر في ذلك ؟ أم لا تميزون بين الصحيح وغيره ، بل بين الآية

(٤٤) انظر « صحيح الترغيب والترهيب » (ص ١٨) و « تحذير الخواص » (ص ١٣٥) و « تبين العجب » لابن حجر العسقلاني و « تدريب الراوي » (٢١٩ / ١) وغيرها .

والحديث ، والحكمة إلا ماشاء الله ؟ ، .

وإلى غير ذلك من التساؤلات .

خامساً : عدم صيانة الأنبياء عن الأخبار التي لا تليق بشأنهم ومرتبتهم ، كالمنتشرة في الإسرائيليات وغيرها .

سادساً : التعصب المذهبي ، والجمود في الفكر والتصور ، الذي وصل في بعض المراحل إلى حد يأسى له المرء ، حتى قال قائل :

« كل آية تخالف ماعليه أصحابنا ، فهي مؤولة أو منسوخة ، وحديث كذلك ، فهو مؤول أو منسوخ » (٤٥) .

بل منع بعض الجامدين الزواج من المخالف ، في مسألة الإستثناء في الإيمان ، حتى جاء من لُقّب بـ « مفتي الثقليين » ، فأباح النكاح كما هو الشأن مع

(٤٥) تاريخ الشريعة الإسلامي للخضري (ص ٣٢٥) .

أهل الكتاب يُتَزَوَّجُ منهم ولا يُزَوَّجون» (٤٦) .

إلى غير ذلك مما لسنا الآن في صده .

سابعاً : الطعن في صحابة النبي ﷺ الذين اختارهم الله لنبيه، والذين رضي الله عنهم ورضوا عنه والذين لو أنفق أحدٌ بمثل أحدٍ ذهباً ، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه . وفي الحقيقة الطعن فيهم طعن في الدين بل ما أراد الطاعنون في الصحابة إلا الطعن في الدين فطعنوا بِحَمَلَتِهِ ونقلته ﴿ والله متم نوره ولو كره الكافرون ﴾ .

(٤٦) انظر كلام محمد رشيد رضا في « فوائد المغني والشرح الكبير » (١٨/١ من المغني) وانظر لمزيد من التفصيل « بدعة التعصب المذهبي » لمحمد عيّد لعباسي و « الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي » لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي و « الإتياع » لابن أبي العز الحنفي و « إرشاد النقاد إلى تيسير الإجتهد » للصنعاني و « ما لا يجوز الخلاف فيه بين المسلمين » لعبدالجليل عيسى وغير ذلك .

ثامناً : بإهمال الإسناد لا ندرك أهمية المصنفات
الحديثية وغيرها ولا يحصل التثبت في نسبة الكتب
إلى مصنفها إذ الأسانيد أنساب الكتب كما حكاها
الحافظ ابن حجر (٤٧) .

وغير ذلك من الفوائد .

أقول : لو استفدنا من علم الإسناد في حياتنا
اليومية بالتثبت فيما يُنقل إلينا من وشايات وغير ذلك
لكان أمر العلاقة بين الناس على غير الصورة التي
نحن عليها الآن بإذن الله .

ورحم الله الإمام مالك إمام دار الهجرة القائل :
« لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به
أولها » .

(٤٧) فتح الباري (٦/١) .

وبهذا أختتم ما أردته من بيان ولا حول ولا قوة إلا
بالله والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم .

وكتبه
أبو صهيب القريوتي

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .
- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، لأبي الحسنات محمد عبدالحفي اللكنوي ، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، توزيع مكتبة الرشد ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ .
- الإسناد من الدين ومن خصائص سيد المرسلين ﷺ ، لعاصم عبدالله القريوتي ، مكتبة المعلا ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، مكتبة المثنى بغداد ، عن مطبعة السعادة مصر ، عام ١٣٢٨ هـ .
- إقتضاء العلم العمل ، للخطيب البغدادي ، تحقيق محمد ناصرالدين الألباني ، طبع المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، مصورة عن طبعة السعادة بمصر ، سنة ١٣٤٩ هـ .
- تاريخ الأمم والملوك ، لابن جرير الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعارف ، مصر .
- تاريخ التشريع الإسلامي ، لمحمد المحضري ، ط ٧ ، ١٩٦٠ م .
- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ، تحقيق محمد بن لطف الصباغ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ .
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، لجلال الدين السيوطي ، مطبعة محمد صبيح وأولاده ، ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ .
- تذكرة الحفاظ ، لأبي عبدالله الذهبي ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، عن الطبعة الهندية .
- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ، لعبدالرحمن بن علي بن الديبع ، دار الكتاب العربي .
- تهذيب سنن أبي داود ، لابن القيم الجوزي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية ، مصر .
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، بالرياض ، ١٤٠٣ هـ .

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، نشر المكتبة السلفية ، بالمدينة .
- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت ، عن طبعة حيدر أباد الدكن ، الهند ، ١٣٢٧ هـ .
- شرح صحيح مسلم ، للنووي ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، عن الطبعة الأولى .
- صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل البخاري ، مع شرحه فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، توزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء ، عن الطبعة السلفية بمصر .
- صحيح الترغيب والترهيب ، للمنذري ، انتقاء محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج النيسابوري = (مع شرح صحيح مسلم) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٥ هـ .
- فتح الباري ، لابن حجر العسقلاني ، انظر صحيح البخاري .
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للعراقي ، تأليف شمس الدين السخاوي ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت .
- فيض القدير شرح الجامع (الصغير) لعبدالرؤوف المناوي ،

- دار الموقف للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ .
- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، عن طبعة حيدر آباد الهند .
 - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق محمد إبراهيم زيد ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٩٦ هـ .
 - مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ، نشر وتوزيع إدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض .
 - مسند أحمد بن حنبل ، المكتب الإسلامي ، دار صادر ، بيروت .
 - المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، لعلي القاري الهروي ، ط ٤ ، توزيع مكتبة الرشد ، الرياض .
 - المغني ، لابن قدامة ، ط بالأوفست ، ١٣٩٢ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
 - مقدمة في أصول التفسير ، لابن تيمية ، تحقيق الدكتور عدنان الزرزور ، ط دمشق .
 - مقدمة ابن الصلاح ، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح ، طبع الهند ، ١٣٥٧ هـ ، المطبعة العلمية ، لشرف الدين الكتبي وأولاده .
 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، نشر دار المعرفة بيروت .

الفهرس

- ٥ المقدمة ●
- ٧ أهمية الإسناد في الدين ●
- ٩ عدالة الصحابة رضي الله عنهم
- ١٢ كلام الإمام مسلم في وجوب التثبت في الرواية ..
- كلام الإمام ابن حبان في الذي يروي وهو شك في
- ١٤ صحة ما يقول ليس بصادق
- ١٤ كلام الإمام النووي في خطورة رواية الموضوع ...
- ماذا يقال في الحديث الصحيح والحديث الضعيف
- ١٥ من الصيغ
- كلام الإمام ابن حبان في الزجر عن التحديث بلا
- ١٦ تمحيص
- كلام الإمام الذهبي في خطورة الكذب على رسول
- ١٦ الله ﷺ
- ١٨ نصيحة هامة للذهبي
- كلام الحافظ العراقي في أن من نقل حديثاً بغير
- ٢٠ علم آثم ولو صح الحديث

- تساؤل هام وجوابه حول وجود روايات ضعيفة
- ٢١ وموضوعة في مصنفات حديثة
- من آداب الطلب أن يكتب ما وجد ثم يفتش
- ٢١
- بذكر الإسناد تبرؤ الذمة من العهدة
- ٢٢
- كلام شيخ الإسلام في درجات أهل العلم
- ٢٣
- كلام السخاوي في براءة الذمة بالإسناد
- ٢٣
- كلام المناوي في ذلك
- ٢٤
- كلام هام للألباني في فائدة ذكر الأسانيد الضعيفة
- ٢٤ عدّ بعض العلماء رواية الموضوع ذنباً
- شرط ذكر الموضوع بيانه . كلام العراقي في منظومته
- ٢٧
- عقوبة من يروي الموضوع عند ابن أبي حاتم والذهبي
- ٢٧
- حكاية لا تصح عن الإمامين أحمد وابن معين فيها السخرية بالحديث وبالإمامين
- ٢٨
- لزوم الفحص والبحث في كتب السير والتواريخ والعقيدة والفضائل والفقه وغير ذلك
- ٣٠
- منهج الإمام الطبري في تاريخه
- ٣١
- كلام شيخ الإسلام في ثلاثة أمور ليس لها إسناد
- ٣٢
- توجيه الخطيب البغدادي لكلام أحمد
- ٣٣

- كلام الإمام أحمد في تفسير الكلبي ٣٣
- كلام هام للكنوي في لزوم الإسناد في الأخبار
- ٣٤ والفضائل وغيرها
- قاعدة جليلة لابن قيم الجوزية ٣٥
- نقل المحدثين هو الثبت والحجة كلام العلامة أحمد
- ٣٥ شاكر في ذلك
- مدى عناية العلماء بالإسناد ٣٦
- حكايتان لطيفتان ٣٧
- أمور هامة يجب مراعاتها في البحث والتحقيق ... ٣٩
- الآثار الناتجة عن إهمال الإسناد وعدم الثبت في
- الرواية ٤٣
- شروط رواية الحديث الضعيف في الفضائل ٤٥
- من صور التعصب المذهبي ٤٧
- ثبت المصادر والمراجع ٥١
- الفهرس ٥٥